ISSN (1681- 6870)

واقع التعدادات بالجزائر بين الماضي، الحاضر والمستقبل

د.سالمي الجيلالي
جامعة حسيبة بن بوعلي
الشلف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر
salmi.djillali@yahoo.fr

المستخلص: رغم ما عرفته الدول العربية في الفترة الأخيرة من توظيف الرقمنة و تكنولوجيا المعلومات في حصر و عد السكان و السكنات (التعدادات السكانية) التي ترسخ وتزيد الوعي الإحصائي للمواطن على أهمية البيانات في التخطيط الاستراتيجي و التسريع في وتيرة انجاز المشاريع التنموية، تبقى الجزائر ورغم المخصصات المالية المعتبرة، كثرة التعدادات (2008.1998.1987.1977.1966) المنجزة، التحضيرات المسبقة و تدريب العاملين تعتمد الطرق التقليدية في هذا المجال حتى في آخر تعداد والتي بدأت التحضيرات له وبنفس الأساليب السابقة و المبرمج 2020 وحتما ستبقى نتائجه لا تتسم بالدقة الكاملة رغم التحسن التدريجي الذي عرفته تلك البيانات من تعداد لآخر في الدراسات السكانية و تبقى نتائج التقديرات بعيدة نوعا ما عن الواقع الملموس لعدم توفر بعض المؤشرات المتعلقة بالجانب الديموغرافي، لهذا سنحاول في هذه المداخلة تبيان تأثير التنوع الكبير الذي تعرفه الجزائر في المجال الجغرافي وتأثيره على أسلوب الحصر الشامل، فقد عرف توزيع السكان بالجزائر اختلالات كبيرة في التموقع منذ الاستقلال، وبناءا على معطيات آخر تعداد عام للسكن و السكان لسنة 2008 أن 63 % من سكانها يتجمعون في الشمال على مساحة 4% و 28% في الهضاب العليا على مساحة 9% وبقية السكان في الصحراء الكبرى و المقدرة مساحتها بـ87% من المساحة الإجمالية، وهذه الاختلالات مكلفة و مصدر توترات للمقدرات الطبيعية.
ومنه يمكن طرح التساؤل التالي: ماهي أهم العراقيل و الصعوبات التي تقف كعائق للمرور من الطرق التقليدة إلى الأساليب الحديثة (الرقمنة، نظم المعلومات الجغرافية GIS ...الخ)؟ وكيف تؤثر الخصائص الجغرافية المتنوعة على دقة النتائج المتحصل عليها ؟

الكلمات المفتاحية: التعدادات، الاحصاءت الحيوية، نظم المعلومات الجغرافية، الرقمنة، البيانات

The Reality of Censuses in Algeria between the Past, Present and Future

Dr. Salmi Djillali
Hassiba Ben Bouali University / Chlef / Algeria
Email: salmi.djillali@yahoo.fr

Abstract:

Despite the Arab countries' recent use of digitization and information technology in counting and counting population and housing (censuses), which consolidate and increase the statistical awareness of citizens on the importance of data in strategic planning and accelerating the pace of development projects, Algeria remains despite the financial allocations The successive censuses (2008.1998.1987.1977.1966) still adopt the traditional methods in this field, so we will try in this intervention to show the impact of the great diversity that Algeria knows in geographical characteristics and the impact on the quality of data obtained.

Keywords: Censuses, Biostatistics, Geographic information Systems, Digitization

ISSN (1681- 6870)

1 . مقدمة :

تعتبر الدّراسات السّكانية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير، فهي ضرورة حتمية في أيّ مشروع تنموي، إذ من خلال مؤشراته يمكن معرفة حجم السّكان، واحتياجاتهم المستقبلية في شتى الميادين، فقد أصبح للبعد السّكاني أهمية بالغة لارتباطه بالخطط التّنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وتمثل البيانات السّكانية واتجاهاتها المستقبلية وكذا المؤشرات الإحصائية المستخلصة منها ركيزة أساسية للتّخطيط، ولذلك فالمعرفة الدّقيقة بحجم السّكان لكل من الذّكور والإناث وفئات الأعمار المختلفة والتّوزيع الجغرافي للسّكان، ومعدلات النّمو والخصوبة والوفيات لها دور كبير في الإسقاطات الدّيموغرافية والتي تشكل قاعدة التخطيط لأي مشروع حكومي.

لذلك فقد أولت الجزائر اهتمامها بالتعدادات السكانية فوظف أسلوب الحصر الشامل للسكان منذ التواجد الفرنسي إلى يومنا هذا، لأهميته في بناء المشاريع التنموية و التخطيط لتحقيق الأهداف المستقبلية على المدى القريب، المتوسط و البعيد.

2. ركائز سياسة التنمية :

تعتبر فترة السبعينات البداية الحقيقية لنشاطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، و لا شك بأن القيام بهذه النشاطات يتطلب توفير المؤشرات الإحصائية اللازمة لإعداد الخطط و البرامج الإنمائية، واستجابة لهذه المطالب قامت الدولة بإنشاء جهاز إحصائي مركزي أطلق عليه اسم "الديوان الوطني للإحصائيات" ويعتبر هذا الأخير المصدر الممول الرئيسي للمعلومات في الجزائر، وهو المؤسسة المركزية الوحيدة المكلفة بانجاز عمليات التعداد وتنفيذ عمليات جمع بيانات الحالة المدنية (الإحصاءات الحيوية **.Invalid source specified** .

و تعد سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني والشّروع في التّخطيط من خلال العمل بالمخططات والتي تمكّنها من :

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة .
- استخدام الموارد المحصورة والمجدّدة أفضل استخدام ممكن .
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها .

فبدأ الإحساس بأهمية التّنمية في الجزائر مبكراً مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967م/1969م) وتزايد الاهتمام بضرورة التّنمية المحلّية عند وضع المخطط الرّباعي الأول (1970م/1974م) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج لصالح الولايات .

أمّا في ظلّ المخطط الرّباعي الثّاني (1974م/1977م) زاد التّوجه أكثر نحو العمل المحلي، فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية ذات طابع لامركزي إعداداً وتسييراً تحت اسم المخططات البلدية للتنمية إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة، هذا ما ساهم في تحقيق الاحتياجات المحلية للسّكان واستقرارهم .

2.2.أسس التنمية في الجزائر

أ. تدخل الدولة : وذلك بإعطاء الدّور القيادي للدّولة في عملية التّنمية الاقتصادية والاجتماعية سواءً على المستوى الوطني أو المحلي .

ب. المشاركة الشّعبية:عن طريق المشاركة في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وتتمثل هذه المراقبة في إنشاء الجمعيات المحلية، التّعددية الحزبية...الخ " .

جـ. التخطيط : وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة باعتبارها وسيلة فعالة يمكن تطبيقها على المستوى الوطني و المحلي، فالتّخطيط عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرّشيدة .

ISSN (1681- 6870)

د. اللامركزية : حيث نصّت المادة السادسة من المخطط الرّباعي الثاني على أنّه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللاّمركزية، خصوصاً عبر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية ومواد البناء**Invalid source specified.**".

ر. التوازن الجهوي : وذلك عن طريق التّوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية لتحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الرّيفي والحضري والحفاظ على العقار الزراعي.
- كبح التّمركز السّكاني في المناطق السّاحلية ذات الكثافة السُكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.
- العمل على استقرار السّكان خاصة في المناطق الجنوبية والدّاخلية.

و. الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان: وذلك بالاهتمام بالرأسمال البشري لأنّ التجارب أوضحت أنّ الرأسمال البشري أكثر أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطّبيعية، وبذلك أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري وتأهيله .

س. الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدّولية: إنّ الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية تمثل الرّكيزة الأساسية للنّجاح والّتي تضمن لها الاستقرار والاستمرارية واستقلالية القرار السّياسي والاقتصادي.

3. التعدادات :

أنجزت الجزائر بعد الاستقلال خمس تعدادات سكانية، أول تعداد كان بعد أربع سنوات من الاستقلال وبمرسوم 64/91 المؤرخ في 1964/3/4 حدد تاريخ هذا التعداد سنة 1966 لكن "رغم أهمية البيانات التي قدمها هذا التعداد إلا انه لا يخلو من نقائص يمكن أن نذكر منها :

- صعوبة تحديد بعض المفاهيم التقنية مثل : مناطق حضرية، مناطق ريفية، بدو رحل.
- عدم التحديد و بدقة من هو رب الأسرة.
- استعمال استمارة موحدة للأسر العادية و الرحل رغم اختلاف نوعية المعيشة وهذا ما أدى إلى خلق صعوبة في جمع البيانات و تفريغها.
- ارتفاع نسبة الأمية و مواجهة العداد صعوبة في جمع البيانات**Invalid source specified.** ".

وتلبية لمتطلبات المرحلة المقبلة من بيانات إحصائية حول السكان و توزيعهم الجغرافي، السن، الجنس...الخ وتماشيا مع أهداف هيئة الأمم المتحدة التي تنص على إجراء الإحصاء كل 5 أو 10 سنوات على الأقل، تم انجاز التعداد الثاني للسكن و السكان في 12 فبراير 1977م، سمح هذا التعداد بـــ " بوضع التقييم الأولي الملاحظ في التغيرات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري و قد سمح في نفس الوقت بتقييم التطور الذي حدث فيما يخص السكن و العمل، و التعليم و خدمات أخرى .

كما قام بتغطية نقائص التعداد السابق، وخصص نوعين من الاستمارة، استمارة خاصة بالأسرة العادية و الجماعية و الأخرى خاصة بالرحل وسمح بوضع قاعدة متينة في جميع ميادين الحياة.

لكن رغم ذلك، استمارة تعداد 1977م لم تتمكن من تغطية احتياجات المستخدمين وضرورة تهيئة معطيات إحصائية موثوقة و جديدة من اجل الاحتياجات المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والديموغرافية قابلة للاستعمال لمدة 10 سنوات المقبلة، من ناحية أخرى لم يقدم بيانات عن الخصوبة و الوفيات وكانت اغلب الأسئلة تخص الحركة السكانية ما بين المدن**Invalid source specified.**.

بعد هذا التعداد تم انجاز ثلاثة تعدادات آخرها تم في 16 أفريل 2008م "إذ عرفت موضوعات عملية التعداد في الجزائر أكثر اتساعا، و أتاحت مساحة واسعة للاستعمال وخير مثال على ذلك إضافة بيانات حول الخصوبة و الوفيات و الإعاقة في التعداد 1987 و 1998، و إدراج موضوع الهجرة الخارجية في تعداد 2008"**Invalid source specified.**.

ISSN (1681- 6870)

فقد أنجز تعداد 1998م في ظروف خاصة عرفتها الجزائر في هذه الفترة وهذا ما أطلق عليه العشرية السوداء، فقد عرفت الأسر الجزائرية حركة هجرة واسعة نحو المدن الكبرى و المناطق الأكثر أمنا، هذا ما اثر على الديناميكية الديموغرافية في هذه الفترة من زواج، ولادات...الخ، كما أن هذه الفترة سادتها الكثير من العناصر المشوشة لإجراء هذا التعداد ما اثر على نوعية المعطيات و الظروف التي جمعت بها البيانات، مما طرحت عدة تساؤلات عن مدى مصداقيتها.

واجري آخر تعداد ما بين 16 و 30 أفريل 2008م، و رغم أن الفترة الفاصلة بين التعدادات بالجزائر هو 10 سنوات، إلا أن التعداد الموالي لهذا التعداد من المفروض إجراءه سنة 2018م، إلا انه لم ينجز في التاريخ المحدد، وتقوم السلطات اليوم بالتحضير لهذا التعداد على أن يتم انجازه في آفاق سنة 2020 وبنفس الطرق التقليدية(ملأ الاستمارة يدويا)، وما يعاب في هذا التعداد هو التأخر في انجازه و المقدر بـــ2سنة، وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في عملية العد (العصرنة و مواكبة دول الجوار في جمع البيانات الإحصائية) ، إلا أن تعداد 2008م يعتبر من أحسن التعدادات وهذا فيما يخص نوعية البيانات المقدمة مقارنة بالتعدادات السابقة.

- "أما سجلات الحالة المدنية للسكان مازالت تنحصر في رصد الواقعات الحيوية مثل : المواليد، الوفيات، الزواج و تعريف هوية الفرد و خصائص المجتمع. رغم أن جمع بيانات الحالة المدنية في الجزائر يتم باستعمال طريقتين مختلفتين منهجيا. الطريقة الأولى تدعى حركة السكان المسجلين وهي عبارة عن مسح شامل لبلديات الوطن و عددها 1541 وتتم جمع البيانات شهريا وبصفة مستمرة. أما الطريقة الثانية فهي المسح بالعينة وتجري في بلديات يتم اختيارها باستعمال طريقة المعاينة لتمثل باقي بلديات الوطن، تهدف هذه العملية إلى جمع معلومات مفصلة عن مواضيع الوقائع الحيوية باستعمال أربع استمارات، كل استمارة خاصة بحدث معين (الولادات، الوفيات، الولادات الميتة و الزواج) إلا أن الديوان الوطني للإحصاءات يعجز على نشر نتائجها منذ 1992. وتعد من نقاط ضعف الديوان الوطني للإحصاءات **Invalid source specified.**".

و "تعد عملية تنمية الثقافة الإحصائية حسب هيئة الأمم المتحدة من بين المهام الموكلة للمؤسسة الرسمية المكلفة بإنتاج الإحصاءات في الدولة (أي الديوان الوطني للإحصاءات في الجزائر(O.N.S)) إلا أن هناك اعتقاد على نطاق واسع بأن هذه الأخيرة لم تتبنى سياسة إعلامية واضحة تهدف إلى التعريف بأهمية الإحصاءات من جهة و التعريف بقانون الإحصاءات العامة من خلال و سائل الإعلام المختلفة و المناهج الدراسية في المدارس والجامعات من جهة أخرى**Invalid source specified.**

4. الخصائص الطبيعية:

إنّ التحليل المكاني أي دراسة المتغيرات المكانية (العوامل البيئية) "أو الموقعية يشمل بالضرورة دراسة انتشار المظاهر البيئية، ولما كان توزيع السكان هو انعكاس مكاني للمميزات البيئية التي هي في ذاتها متغير مكاني فإنّ سكان العالم بالضرورة ليسوا موزعين بالتساوي على سطح الأرض فهناك مناطق مأهولة بالسكان وأخرى غير مأهولة وبعض الأقاليم ذات كثافة عالية وأخرى مبعثرة السكان وأسباب هذا التباين هو بلا شك اختلاف العوامل والمقومات الطبيعية وغير الطبيعية التي يبدو تأثيرها على المستوى العالمي والمحلي لتوزيع السكان في آن معا، من هنا فإنّ السكان كعنصر مكاني لا يختلف توزيعه عن باقي عناصر المكان كونه يخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية **Invalid source specified.**".

إذا فالعوامل الجغرافية والطبيعية، ونظرا للعلاقة الوطيدة بينها وبين دراسة السكان، تتمثل في مجموعة من المقومات من أهمها الموقع، التضاريس، المناخ وغيرها.

إنّ الإقليم بصفة عامة هو "جزء معين من سطح الأرض له خصائصه ومميزاته، وهو يكتسب هذه الخصائص من عدة عوامل جغرافية تعمل مجتمعة على تكوين الشخصية الإقليمية للمكان فتجعله يختلف عن سائر الأمكنة، أو على الأقل تكون

له صفات تميزه عن غيره من الأماكن. ومن ثم كانت الإقليمية حصيلة عدد من العوامل الطبيعية والبشرية تتفاعل في المكان، وينتج عن تفاعلها صورة خاصة لهذا المكان"**Invalid source specified.**

ولتوضيح هذه الصورة للقارئ، ينبغي إعطاء مثال عن ذلك، فإن إقليم الشمال في الجزائر يمتد على نحو 1200كم، فالمناطق المحاذية للساحل المتوسطي بشكل مباشر تحمل نفس الخصائص والمواصفات من حيث التوزيع الحراري، وكميات التساقط، وطبيعة التربة، فمناخها متوسطي رطب، والمناطق ما وراء المنطقة المتصلة بالبحر ذات مناخ متوسطي شبه جاف، وهذه الخصائص التي تشترك فيها أكثر من منطقة و دولة هي التي تحدد شخصية الإقليم كما ذكرنا آنفا

ويمكن تقسيم التراب الوطني إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

- **التل:** و يتضمن الشريط الساحلي المتميز بالأراضي الخصبة ذات الارتفاع المنخفظ و المناطق الجبلية متمثلة في سلسلة الأطلس ألتلي التي تفصل الشريط الساحلي عن بقية التراب الوطني تتخللها سهول داخلية تتميز أراضيها بالخصوبة، أما السلاسل الجبلية فتتميز بقلة الكثافة السكانية وانتشار غطاء غابي كثيف كما يمارس سكانها تربية المواشي. تنتشر زراعة الأشجار المثمرة والكروم لمختلف أنواع العنب في المنحدرات والتلال، كما تنتشر أيضا المراعي والأعشاب على ضفاف الأودية والمجاري المائية .

- **الهضاب**: تنحصر بين سلسلتي الأطلس ألتلي و سلسلة الأطلس الصحراوي تتميز أراضيها بالارتفاع ،كذلك بعدم انتظام تساقط الأمطار حيث تكثر بها زراعة الحبوب على نطاق واسع، بالإضافة إلى تربية الماشية (أبقار، أغنام وماعز)تظم العديد من الجبال متمثلة في سلسلة الأطلس الصحراوي تتخللها مجاري مائية .

- **الصحراء الكبرى:** يغطي هذا الجانب أكثر من 80% من المساحة الإجمالية تعرف بارتفاع درجة الحرارة و ندرة في تساقط الأمطار وشدة الجفاف، تتألف من جبال قليلة الارتفاع، هضاب، أحراش و نطاق رملي، لذلك فهي قاسية والحياة فيها صعبة.

5. الجانب البشري

تعتبر الدّراسات السّكانية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير، فهي ضرورة حتمية في أيّ مشروع تنموي، إذ من خلال مؤشراته يمكن معرفة حجم السّكان، واحتياجاتهم المستقبلية في شتى الميادين، فقد أصبح للبعد السّكاني أهمية بالغة لارتباطه بالخطط التّنموية الاقتصادية والاجتماعية.

ويوضح الجدول المالي توزيع سكان الجزائر حسب الفضاءات الثلاثة الكبرى بناءا على نتائج التعدادات السكانية :

جدول رقم 01: توزيع سكان الجزائر حسب الفضاءات الثلاثة الكبرى **.Invalid source specified.**

المناطق	المساحة (كم2)و%	عدد السكان بالآلاف و ب%			الكثافة السكانية (ساكن/كم2)			rمعدل النمو السنوي	
		1987	1998	2008	1987	1998	2008	98/87	08/98
المنطقة الساحلية	45000 (1.90%)	8904 (38.6)	11000 (37.8)	12342 (36.2)	197.8	244.4	274	1.9	1.17
التل و الهضاب العليا	255000 (10.70%)	12145 (52.7)	15300 (52.6)	18010 (52.9)	47.6	60	70.6	2.08	1.67

ISSN (1681- 6870)

الصحراء الكبرى	2081000 (87.40%)	2002 (8.7)	2801 (9.6)	3728 (10.9)	0.96	1.35	1.8	3.04	2.94
المجموع	2381000 (100%)	23051 (100)	29113 (100)	34080 (100)	9.7	12.2	14.3	2.1	1.61

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ التباين الكبير في توزيع السكان، ويتضح هنا التحكم الواسع للتضاريس في التوزيع الجغرافي للسكان، فإمّا وجود إمكانيات تشجع على الاستقرار أو وجود عوائق تحدّ منه، فتباين التضاريس من حيث الارتفاع والانخفاض أو من حيث اختلاف أنواعها من مرتفعات وجبال وسهول وأنهار ترتبط ارتباطاً قوياً بالتباين في توزيع السكان، أين نجد أن أكثر من 36% من إجمالي السكان تتوزع على الشريط الساحلي في مساحة لا تقدر إلا بـ 1.90% من المساحة الإجمالية نظرا للخصوبة المرتفعة التي تعرفها الأراضي الساحلية بالإضافةإلى الهياكل القاعدية المتوفرة و المناخ المعتدل...الخ، تليها منطقة التل و الهضاب من حيث الأهمية بتوزيع سكاني قدر بـ 52.9% في مساحة 10.70%، وفي الأخير نجد الصحراء الكبرى بمساحة 87.4 % من المساحة الإجمالية و لا يقطنها إلا 10.9% من سكان الجزائر.

جدول رقم 02: تطور بعض مؤشرات الأقاليم التنموية بالجزائر مابين 1998م- 2008م .

السكان / الأقاليم	المساحة%	عدد السكان بالمليون		عدد السكان (%)		معدل النمو	
		1998م	2008م	1998م	2008م	*98/87	*08/98
شمال وسط	1.49	9.42	10.7	32.3	31.4	1.8	1.3
شمال شرق	1.33	4.55	5.18	15.7	15.2	2.0	1.3
شمال غرب	1.5	4.85	5.63	16.7	16.5	1.7	1.5
التل	4.32	18.82	21.51	64.7	63.1	1.8	1.4
الهضاب العليا و	4.63	1.92	2.54	6.6	7.4	3.4	2.9
الهضاب العليا ش	4.25	4.23	4.9	14.5	14.4	2.4	1.5
الهضاب العليا غ	5.85	1.89	1.57	5.4	5.6	1.6	1.9
الهضاب العليا	12.73	7.72	9.33	26.5	27.4	2.5	1.9
الجنوب ش	15.69	1.83	2.29	6.3	6.7	3.0	2.3
الجنوب غ	31.95	0.56	0.72	1.9	2.1	2.7	2.5
الجنوب الكبير	35.32	0.17	0.23	0.6	0.7	3.7	3.0
الجنوب	82.95	2.56	3.24	8.8	9.5	3.0	2.4
الوطني	100	29.1	34.08	100	100	2.1	1.6

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات إحصاء 1998،2008م. ***Invalid source specified.**

ISSN (1681- 6870)

يحتل الإقليم الشمالي الأوسط المرتبة الأولى وطنيا من حيث إجمالي عدد السكان سوءا بالنسبة للتعداد الوطني للسكن والسكان لسنة 1998م، أو التعداد الأخير لسنة 2008م، هذا ما توضحه الخريطة رقم 01 مما يجعل هذا الإقليم يتمتع بقوة بشرية معتبرة ويأتي بعده إقليم شمال غرب، ثم إقليم شمال شرق، هذا ما يجعل التل بالنسبة للتقسيم حسب المستويات الثلاثة (التل، الهضاب العليا، الجنوب) أكثر تمركزا لعدد السكان عن باقي المستويات الأخرى حيث يمثل عدد السكان فيه نسبة 63.1% من الإجمالي العام لعدد السكان (2008) رغم أنّ المساحة لا تمثل إلاّ 4.32% من إجمالي المساحة، حيث أنّ ارتفاع الكثافة السكانية بهذا الإقليم ليس وليد الساعة، بل نتيجة حقبة تاريخية كاملة، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نتاجه مجموعة من المشاكل خلقها الجانب الاقتصادي الذي أثر على الصعيد الاجتماعي، مما أدّى إلى نزوح ريفي نحو المدن بحثا عن العمل، وعن حياة أفضل لتوفر مختلف الخدمات، الهياكل القاعدية...الخ، وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول كيفية إيجاد آلية لتوزيع عادل للسكان بين مختلف المستويات، علما أنّه من بين الأسس المعتمدة في التنمية بالجزائر، خلق التوازن الجهوي وذلك عن طريق التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية لتحقيق الأهداف التالية :

ISSN (1681- 6870)

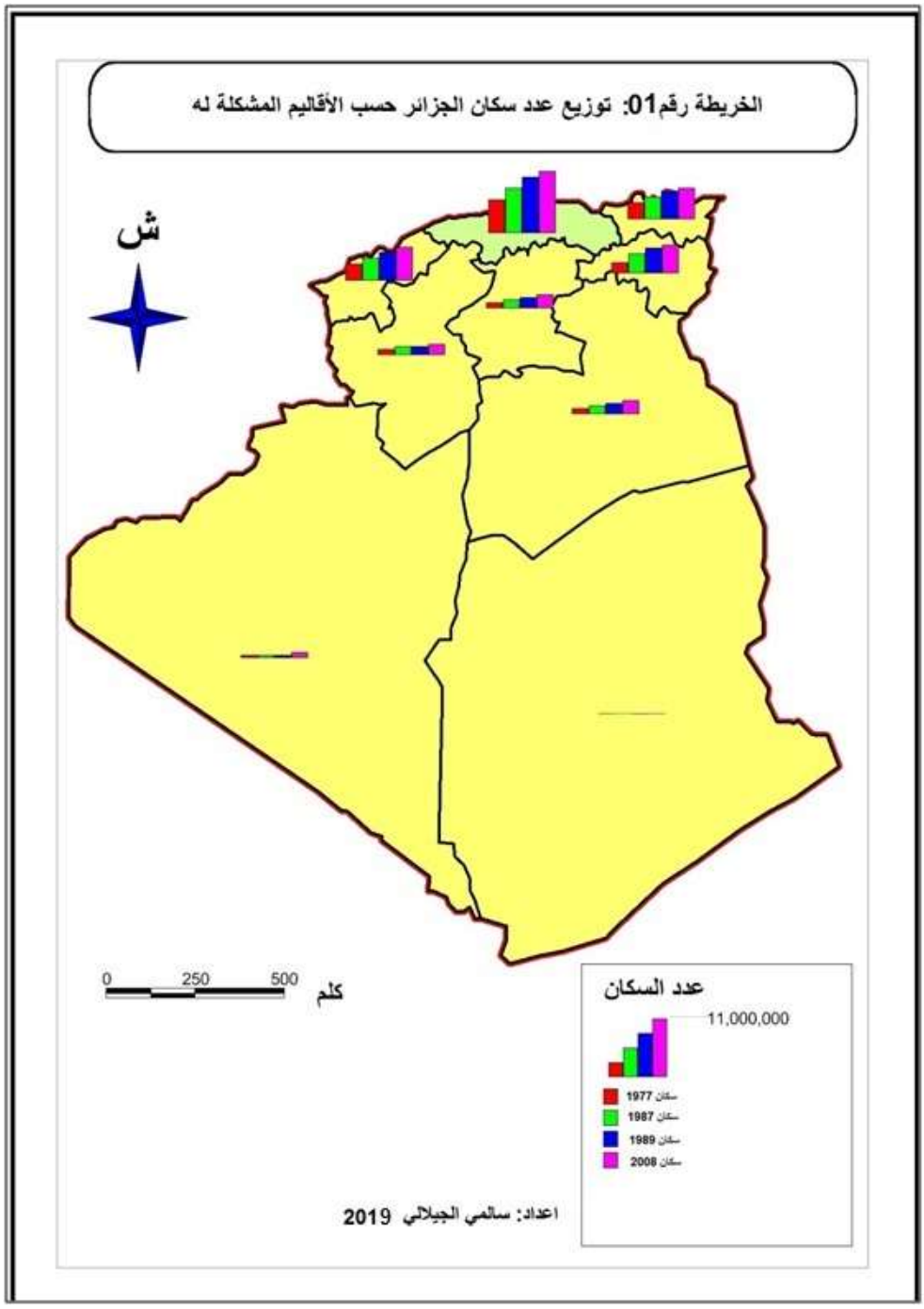

- تحقيق تمركز صناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضري، والحفاظ على العقار الزراعي .
- كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر كبرى طبيعية.
- العمل على استقرار السكان خاصة في المناطق الجنوبية والداخلية.

ISSN (1681- 6870)

كما يعتبر هذا الإقليم من أصغر الأقاليم مساحة حيث يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بعد إقليم شمال شرق، ويمثل نسبة 1.49%من المساحة الإجمالية للوطن، ما يجعل منه الأكثر كثافة و اكتظاظا وتمركزا سكانيا حيث يحظى هذا الإقليم بحصة الأسد بالنسبة للمستوى الأول (التل)، والذي يعتبر فضاء واسع لتمركز أغلب سكان الجزائر، أينّ تبلغ الكثافة السكانية به حسب آخر تعداد للسكن والسكان 320ن/كم2.
إلا أن البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعدادات السكانية توضح عكس ما جاء أو تعلق بأحد الأسس الهامة في التنمية و المتعلق بالتوازن الجهوي.

6. المعوقات :

إن اللاتوازن الجهوي الذي تعرفه الجزائر نتيجة الخصائص الجغرافية المتنوعة الطاردة منها و الجاذبة للسكان، بالإضافةإلى السياسات الحكومية المتتالية بعد الاستقلال و الغير متكافئة في توزيع المشاريع التنموية والثروات بين المناطق المختلفة، ومركزية القرارات في العاصمة رغم تبني الجزائر اللامركزية و تقريب الإدارة من المواطن من خلال خلق البلديات و الولايات زاد من الهوة و خلق عدة مشاكل فيما يخص جمع البيانات الإحصائية ومصداقيتها، ومن بين أهم المعوقات نذكر :

1.6. التقسيم الإداري

"تكمن مهمة الجهاز الوطني الإحصائي في إطاره القانوني في بناء البنية التحتية الإحصائية عن طريق توفير إحصاءات و مؤشرات توضح التركيبة الجغرافية للظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السكانية من أصغر وحدة جغرافية (البلدية) إلى أكبر وحدة جغرافية (على المستوى الوطني) وهي خطوة أساسية من خطوات التحليل الإحصائي، و الذي تساهم بدورها في رسم السياسات الاقتصادية السلمية و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة. لكن في المجال التطبيقي مازال الديوان الوطني للإحصائيات يسجل عجز في تقديم إحصائيات حسب الوحدات الجغرافية (الريف و الحضر، البلديات، المناطق الجهوية) لكل قطاعات الدولة (الصحة، التعليم، العمل، التجارة، الصناعة، النقل و الخدمات الاجتماعية) رغم تبنيه نظام الإعلام الجغرافي الذي يهدف إلى إعداد معلومات على مستوى جغرافي معين " **Invalid source specified.**

"يتبين من خلال ما سبق أن للرسم الخرائطي أهمية كبيرة في تسهيل مهمة المأمور بالتعداد من جهة، ومن جهة ثانية لكل بلدية بمعرفة حاجياتها الضرورية فيما يخص التنمية و التطور و يحدد في الرسم الخرائطي ما يلي :
التجمعات السكنية : وهي مجموعة البنايات و يساوي عددها على الأقل 100 بناية وكذا الأماكن الأخرى المسكونة.

الخرائط المائية (الأودية ، العناصر) و التضاريس و الطرقات المختلفة.
هذه المهمة توكل للمندوب البلدي الذي يتوجب عليه تحضيرها في شكلها الجديد مع كل تعداد، حتى يتمكن المحقق بمعرفة حدود مقاطعته **Invalid source specified.**".

إلا أن التقسيمات الإدارية المستحدثة في كل مرة خلقت العديد من المشاكل من بينها الرسم الخرائطي الذي يعاد إنشاؤه من جديد وبناءا على معطيات جديدة (البلديات المستحدثة) و كذا المقارنة بين المناطق من خلال نتائج التعدادات المختلفة التي ينجر عنها اختلاف في قاعدة المقارنة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

ISSN (1681- 6870)

جدول رقم 03: التقسيم الإداري الذي عرفت الجزائر بعد الاستقلال

السنة	عدد الولايات	عدد البلديات	Référence
1962 وقبلها	15	1578	Dispositions des décrets du 7/11/1954 et 28/11/1956
1963	15	632	Décret 63/189 du 16 Mai 1963
1964	15	676	
1971	15	691	Décret 71/33 du 20 Janvier 1971
1974	31	704	Ordonnance n° 74/69 du 2 Juillet 1974
1984	48	1541	Loi n° 84-09 du 4 Février 1984

المصدر: **Invalid source specified.**

يوضح هذا الجدول التقسيمات الإدارية المعتمدة من طرف الدولة منذ سنة 1962م إلى غاية 1984، أينّ يتضح أنّ عدد البلديات كان في حراك مستمر خلال هذه السنوات، أينّ تقلصت عدد البلديات في مرحلة ما بعد الاستقلال وفي السنة الأولى منه والذي فاق الضعف بفارق قدر بـ 946 بلدية، وتبقى سنة 1984م آخر تقسيم إداري بالجزائر بـ48 ولاية و1541 بلدية.
هذا التحديث المتكرر في عدد البلديات أو الولايات في الحقيقة كان يهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن و تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي له من خلال توفير الهياكل القاعدية من مدارس، مستشفيات...الخ وهذا ما يخلق عدة مشاكل فيما يخص البيانات الإحصائية و هي عدم توفر قاعدة ثابتة للمقارنة بين نتائج التعدادات.

إضافة إلى ذلك فقد عرف ولاية الجزائر العاصمة في السنوات الأخيرة توسع على حساب الولايات المجاورة نظرا للضغط التي تعرفه الولاية ، لذلك تم بناء مشاريع سكنية خارج حدود الولاية مخصصة لسكان الولاية و تم ترحيلهم عبر مراحل مختلفة وما زالت هذه المشاريع سارية المفعول إلى يومنا هذا .

2.6. الجانب الجغرافي و الوضع الأمني: كما هو معلوم فقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال حركة سكانية واسعة من الريف إلى المدينة و من الشمال نحو الجنوب للبحث عن حياة أفضل، رافق هته الحركة نموا عمرانيا متسارعا و في كل الاتجاهات، هذا ما يؤدي مرارا و تكرارا إلى ظهور أحياء جديدة تستدعي من السلطات الجزائرية إجراء عمليات التسمية و الترقيم على الوضعية التخطيطية للمدنية حتى تسهل عملية الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (SIG) في بناء سياساتها المستقبلية، إلاأن التباين الجغرافي الذي تعرفه الجزائر بالإضافةإلى الوضع الأمني المتدني التي عرفته خلال فتر التسعينات والذي سمي بالعشرية السوداء اثر كثيرا على الحركة السكانية وخلق العديد من الأحياء و الأحياء العشوائية بأنماط سكنية مختلفة تصعب العمل على القائمين على جمع البيانات الإحصائية، فوجب إيجاد آليات لتطوير نظام عناوين يواكب عملية تطور و تنمية المجتمعات.

- كما أن ضعف شبكة الانترنت و التي لا تغطي كامل التراب الوطني من بين أهم المعيقات التي لا تسمح بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية في عملية تحديد أماكن العدادين و المساكن يوم إجراء التعداد مع إمكانية استخدام الاستمارة الالكترونية.

ISSN (1681- 6870)

- يتسم البعض من سكان الصحراء الكبرى بالترحال من مكان إلى أخر بحثا عن الكلأ و الماء حفاظا على الماشية و التجارة ومحاولة التعايش مع المناخ المتقلب ويدعون بالبدو الرحل وعادة ما يصعب على القائمين بجمع البيانات الإحصائية في تحديد أماكن تواجدهم لذا تعتبر احد معيقات جمع البيانات بالنسبة لساكني الصحراء.

- عدم وجود آليات لمراقبة العدادين و مراجعة الأخطاء الواردة في الاستمارة يوم التعداد وتداركها، كالاعتماد على نظام GPS في تحديد مكان العداد و الأماكن المسندة له.

7. النتائج :

نحن اليوم في عصر المعلومات أي الكم الهائل منها و الذي يستدعي منا تنظيمها و اختزالها للاستفادة منها، و تعد نظم المعلومات الجغرافية أحد الأساليب المهمة في تلخيص البيانات الإحصائية خاصة ما تعلق بالجانب الديموغرافي، كما تعد اليوم أحد الأساليب المهمة في التسهيل في عملية جمع البيانات الإحصائية خاصة ما تعلق بالتعدادات السكانية، كما أن الرقمنة و استعمال تكنولوجيات المعلومات يسمح لنا بالحصول على أدق النتائج و تقليص الوقت و المدة الزمنية في عرضها، فهي توفر طرق لتنظيم و تلخيص و تصنيف البيانات التي يمكن التعامل معها أليا في اقل وقت ممكن، كما تتيح عملية ربط المعلومات مكانيا مع توفر إمكانية التحليل المكاني للمعلومات.

8. الخلاصة :

يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الجهاز الرئيسي في الدولة الذي يسهر على جمع البيانات سواء عن طريق التعدادات أو الإحصاءات الحيوية، ثم تلخيصها ويعمل على نشرها ليستفيد منها مختلف مستخدمي البيانات من باحثين، أجهزةإدارية ...الخ.

إلا أن الرضا عن هذه البيانات لم تلقى القبول الكافي من طرف الجمهور المهتم بهذا الملف ويعود جزء كبير من عدم الرضى إلى جودة هذه البيانات أو بمعنى آخر نوعية البيانات المقدمة.

ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى العراقيل التي تعترض جامعي البيانات الإحصائية رغم المخصصات المالية و البشرية المعتبرة لهذه العملية (التعدادات السكانية)، بالإضافية إلى نسبة الأمية المرتفعة لأرباب الأسر الموروثة عن المستعمر الفرنسي الذي عمل خلال فترة الاستعمار على توظيف كل الوسائل للقضاء على الهوية الوطنية أبرزها سياسة التجهيل.

- التقسيم الإداري المتكرر للبلديات الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال لا يسمح بالمقارنة الجيدة وتتبع الجانب الديموغرافي على المستوى الداخلي لعدم ثبات قاعدة المقارنة من تاريخ معين إلى تاريخ آخر.

- ضعف شبكة الانترنت التي تساهم في استخدام الرقمنة في عملية جمع البيانات الإحصائية رغم أن الدولة اليوم تعمل جاهدة على رقمنة كل القطاعات، وما يعيق أيضا هذه العملية عدم إعطاء أسماء لكل الشوارع و المناطق حتى يسهل عملية الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية لتحديد الأماكن المراد إجراء عليها عملية المسح الشامل.
وعلى سبيل المثال يعتبر "العمر مثلا من أهم المتغيرات التي نهتم بها عند دراستنا للوفيات وذلك للعلاقة القوية بين العمر وخطر الموت، فنلاحظ مثلا ارتفاع معدلات الوفيات عند الأطفال الرضع وكبار السن، ومن خصائص المتوفى الأخرى والهامة عند التحليل نوعه (ذكر أم أنثى)، مكان الإقامة المعتادة للمتوفي (حضر أو ريف)، الحالة الزواجية، الحالة الاقتصادية والاجتماعية (مثل المهنة والتعليم وغيره).

كما تختلف الوفيات حسب المجتمع والبيئة بما في ذلك المناخ والأحوال الصحية ونوع المياه ودرجة تلوث البيئة ونوعية وكمية الغذاء المتاح**.Invalid source specified.**".

ISSN (1681- 6870)

إلا أن الديوان الوطني للإحصاء لم يوفر لنا معطيات إحصائية لاحتمال وفيات الأطفال الرضع$({}_0^1q_x)$ حسب الجنس بالولايات المشكلة للقطر هذا ما لا يسمح بإجراء تقديرات مقبولة لصد الفجوة الحاصلة بين التعدادات.

المراجع

[1] شناقي فوزية .(2014),جامعة وهران، الجزائر: اطروحة دكتوراه، ص .187-3

[2] "تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني،"،(1984-1989) وزارة التخطيط . ص 8، الجزائر،وزارة التخطيط،

[3] جاسم شعبان العاني , (2007) "*التخطيط الاقليمي،مبادئ و أسس- نظريات و اساليب* ,دار صفاء للنشر و التوزيع ,عمان: المملكة الاردنية الهاشمية، ,ص .91

[4] ، 13 ص. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، (2002) محمود الصياد

[5] ONS."Armatureb2008-final," ONS, Alger, 11, 2008.

[6] أميرة جويدة، الجزائر، الجزائر: دار الفكر، 2017 .p. 49 ,

[7] ONS ."In Journaux Officiels," ONS, ALGER, 2000.

[8] خالد زهدي خواجة، احصاءات و مقاييس الوفاة، (دون سنة) ص5-4، مصر، المعهد العربي للتدريب و البحوث الاحصائية